عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / وزارة التربية

■ وردتنا الرسالة التالية من المواطن محمد حنون علوان يشرح فيها معاناته وأهالي حي بدر السكني التابع لقضاء المحمودية، ونص الرسالة في أدناه: فرحنا كثيرا حين تم بناء مدرسة (الباسط) في حينا واستبشرنا بنهاية معاناتنا وصار لأطفالنا مدرسة وسط بيوتنا ، لكن الفرحة تلاشت حين علمنا إن المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ/ الثانية قد أوعزت بتأثيث المدرسة من حيث حاجتها للرحلات وغير ذلك من خلال جمعها من الفائض عن حاجة المدارس الأخرى، وتبين ان معظمها قديم وذو مقعد واحد، فيما بلغ عددها (١٥٠) رحلة، علما ان عدد تلاميذ المدرسة يربو على(٣٠٠) تلميذ وتلميذة، فكيف يمكن لهؤلاء التلاميذ الجلوس على تلك الرحلات ذات المقعد الواحد؟ ويعلم الجميع ان المدرسة الحديثة ينبغي ان تجهز بأثاث حديث ولوازم ومستلزمات جديدة وكاملة، وإلا ما الغاية من افتتاحها على وفق هذه الحالة الشاذة؟، وإضافة لما سبق فقد مرت ثلاثة أشهر على بدء الدوام المدرسي، والمديرية المذكورة عاجزة عن سد الشواغر في الملاك التعليمي، الأمر الذي يلحق أذى كبيراً في المستوى التعليمي لأبنائنا الطلبة.نناشد الجهة المختصة في وزارة التربية الإسراع في تجهيز المدرسة بما ينقصها من المستلزمات، وكذلك الإسراع في سد الشواغر في الملاك التعليمي، ونحن بانتظار الاستجابة مع التقدير.

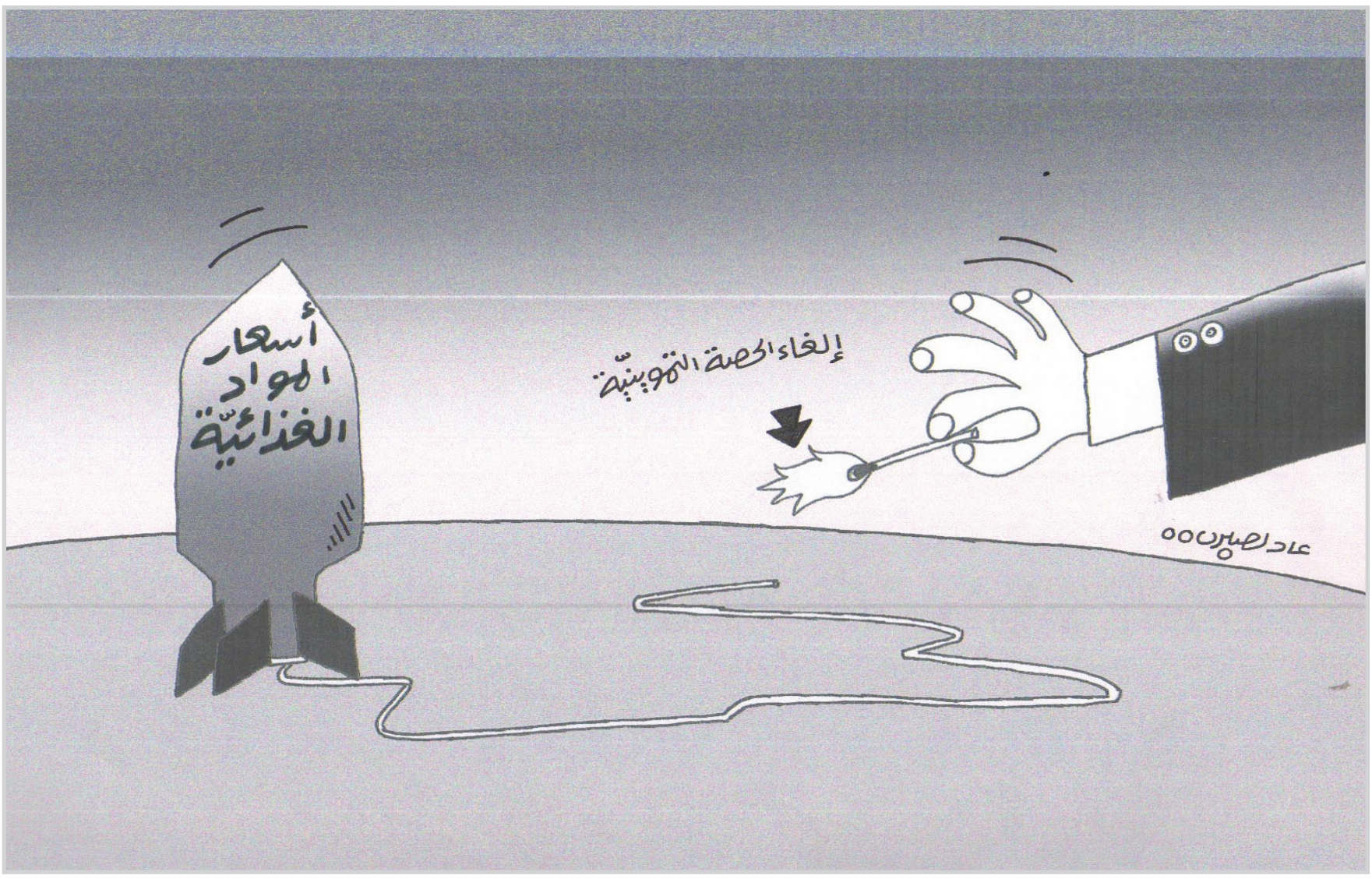

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

احتفل العراقيون قبل أيام قلائل بكرنفال عيد الأضحى المبارك، وامتاز هذا العيد بمِيزات عدة، بعضها كان إيجابيا والبعض الآخر سلبي، وتناقل الناس ميزة ايجابية تمثلت تلك بالانتشار الكثيف لأبناء قواتنا الأمنية الميامين، وهناك ميزة أخرى تجسدت في الجهد الخدمي الواضح لكوادر أمانة بغداد ومنتسبيها، فعلى الرغم من كثافة حشود الناس، إلا انك كنت ترى أولئك المنتسبين منهمكين في ملاحقة المخلفات والنفايات اولا بأول وطوال أيام العيد. غير ان بعض السلبيات طفت على السطح منها: ما لاحظه المواطن في شارع ابو نؤاس مثلا وقد افتتحت فيه عدد من النوادي الليلية ومخازن بيع المشروبات الكحولية، وهو امر لاغبار عليه سوى ان بعضها استقبل صبيان لم يبلغوا سن الرشد وبعضهم دون سن العاشرة او فوقها بقليل، الأمر الذي يعرض هذه الشريحة العمرية الى مخاطر عدة. فيما مارس بعض المواطنين، وفي متنزه الزوراء مثلاً، عبثا ببعض المرافق والممتلكات العامة، من قبيل الخوض في مياه النافورات والبحيرات، والعبث بتأسيسات المياه الصحية وغير ذلك من الممارسات الخاطئة. وبوجه عام نتمنى على الجميع الاستفادة من تلك الملاحظات في المناسبات المقبلة.

كاظم الجماسي

تقرير

أطفال الشوارع في الموصل.. بين التسوّل والانحراف

□ نينوى / المدى

تجدهم عند تقاطعات الشوارع معرضين للموت المؤكد من سيارة مسرعة او مفخخة .. لا فرق عندهم ، في مقابل ان يرجعوا إلى عائلاتهم بدنانير قد لا تسد جوعها. يقضون معظم أوقاتهم في شوارع الموصل ، غير عابئين بالسيارات .. يبيعون السكائر والمناديل و(العلكة) .. يلحّون على المارة وقائدي السيارات ويستعطفونهم بلهجة أقرب إلى (الشحاذة) منها إلى البيع. يتكاثرون يوما بعد يوم .. حتى أصبحت الشوارع ، بدلا من المدارس والعائلات ، هي التي تربيهم!

يقول خالد جمال /٨سنوات/ويسكن الدواسة لوكالة /نينا/ " أريد الذهاب إلى المدرسة مثل أصدقائي .. لكن والدي يجبرني أنا وإخوتي الأربعة على البيع في الأسواق وإشارات المرور ، وأحيانا يجبرني على التسول ". أما اشرف عدي /٧ سنوات/ الذي يسكن في (باب جديد) ويتسول في منطقة النبي شيت أحياناً ، فيفسر ذلك بقوله " والدي قتلته العصابات المسلحة ووالدتي ليس لها عمل ، وعمي وجدي لا ينفقون علينا ". فيما يقدم يوسف دريد /١٠ سنوات/ سببا آخر بقوله " زوج أمي يضربني إذا لم أجلب نقودا إلى البيت ". ويكمل عدنان إبراهيم /١١ سنة/ فصول المأساة " لقد نسينا اللعب .. وأصبح همنا الاول والاخير هو الحصول على المال من أجل المعيشة ، فأنا أحصل على ستة أو سبعة آلاف دينار يوميا قبل أن أعود الى البيت .. لكني أحصل على هذا المبلغ بعد أن يهدني التعب .. ولا وقت أو جهد لديّ للعب أو الدراسة كبقية الاطفال ". أما جمانة الجمال ذات الأحد عشر عاما ، فتقول " والدتي مريضة .. وهي بحاجة إلى نقود لشراء الدواء ، وأبي يعمل يوما.. وعاطل عشرة أيام ، وأنا أحصل يوميا على خمسة آلاف دينار .. تزداد أيام الجمع والأعياد ، لذلك اقوم ببيع الزهور الورقية التي اصنعها بالبيت وابيعها داخل الحي ".

ولكل من هؤلاء قصة أخرى لكنها أشد سوداوية مما سبق بل مأساوية ، فأسمر سعد ، كان عمره ثماني سنوات عندما راح ضحية إحدى السيارات المفخخة عند إشارة مرورية كان يتسول فيها ، بينما فقد وليد ساقه عندما دهسته سيارة مسرعة وهو يقفز وسط الشارع ليلاحق بعض المارة وأصحاب السيارات. سائقو السيارات المتوقفة في الإشارات المرورية لهم وجهة نظر في ظاهرة (أطفال الشوارع) في الموصل. فبشار سمير /موظف/ يقول " الأهالي يلقون بأبنائهم إلى عمل شاق لا يتناسب مع أعمارهم البريئة ، والمسؤولون يرون ويراقبون .. ولا يحركون ساكنا "! ويقول الدكتور سليمان الحافظ " إنها كارثة بحق أطفال العراق عامة وخاصة اطفال الموصل ، فبالإضافة إلى كون الظاهرة تشكل مرضا اجتماعياً ، إلا أنها تحرم الطفل أيضا من وجوده داخل الأسرة لفترات طويلة ". ويضيف " السؤال المؤلم هنا هو : كيف يمكن أن نساعد هؤلاء الأطفال بعدما رفعت الدولة يدها عنهم ؟ "

ويرى محمد وليد /استاذ جامعي/ " ان المجتمع العراقي شهد خلال السنوات العشرين الماضية تحولات سريعة وحادة في مختلف مناحي الحياة .. مع إفرازات الحروب والحصار ". ويوضح " إن انحطاط المستوى المعيشي لغالبية الأسر العراقية هو جذر المشكلة ، فقد خسرت بعض العوائل الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي ، لذلك أخرجوا أولادهم من المدارس.. وزجوا بهم في العمل المبكر ".

ويتابع " إضافة إلى ذلك ما تعرض له الأطفال من مخاطر الوضع الأمني والذي انعكس على حياتهم في أشكال مختلفة وسيطرت مشاعر العنف والعدوان على سلوكهم وتفكيرهم ".

أما أستاذ علم الاجتماع /ناظم عبد الكريم/ فيقول " إنها ظاهرة تؤرق الضمير .. لقد أجريت دراسات عن أطفال الشوارع ، وبالتحديد الباعة المتجولين منهم ، فلاحظت من خلال الدراسة أن أغلبهم متشائم من مستقبله ".

وتابع " لقد امتلأت شوارعنا بهم .. وعلينا أن نبادر للحد من تفاقم هذه الظاهرة وتأثيراتها المدمرة على جيل كامل.

خطوة على الطريق الصحيح

آلية حديثة لإصدار إجازات السوق في كربلاء

□ كربلاء / مصطفى عبد الواحد

تسلمت مؤخراً مديرية مرور كربلاء أجهزة خاصة بطباعة إجازات السوق ولوحات السيارات، وصفت بأنها الأحدث المستخدمة حول العالم. فيما لاقت هذه الخطوة ترحيباً من قبل المواطنين إذ اعتبروها مهمة لجهة ترسيخ الاطمئنان بعائدية السيارات، ولأنها ستحد من قيادة السيارات من قبل غير المؤهلين للقيادة.

وأكد العقيد مانع عبد الحسن مدير مرور كربلاء في حديثه لإذاعة العراق الحر، أن ضوابط منح إجازة السوق الحديثة ستعلن في وقت لاحق. وأوضح أن منح إجازات السوق وتسجيل السيارات سيتمان في وقت واحد، ما سيؤدي الى إشاعة حالة من الاطمئنان بشأن عائدية ملكية السيارات وسيمنح رجال المرور قدرة على اكتشاف السيارات المسروقة. الى ذلك أكد عقيد المرور أحمد عباس الغانمي مدير معمل اللوحات وإجازات السوق في مديرية مرور كربلاء، إن إجازات السوق لن تمنح للمتقدمين إلا بعد اجتيازهم سلسلة من الاختبارات الفنية والصحية، وان اجازات السوق والتسجيل هذه غير قابلة للتزوير، الأمر الذي يمكن مديرية المرور من ضبط أية حالة غير قانونية في ما يتعلق بملكية السيارات. (شؤون الناس) تبارك هذه الخطوة وتعدها خطوة على الطريق الصحيح من أجل سيادة القانون والقضاء على وجهي العملة الواحدة: الإرهاب والفساد.

خفة

صح النوم!!!

الهواتف الأرضية صح النووووووم!!

□ بغداد / أفراح شوقي

صار من الذكريات رغما عنا، وصرنا نتذكر صورته في الدراما التلفزيونية فقط، بعد أن كان جليس معظم البيوت العراقية وهو معزز ومكرم يهرع إليه الجميع بمجرد رنة واحدة، هل تذكرونه انه الهاتف الأرضي، نعم الهاتف الأرضي الذي انسحب من البيوت بروية ودون ان يصدر ضجيجاً، الكثير من العوائل عرفت بأهميته خصوصا بعد شرائها كارتات الموبايل التي تستنزف الجيوب، لكن لسان حالهم يقول: للضرورة أحكام، كيف لا والهاتف الأرضي صامت معطل بإرادة المسؤولين او بدون إرادتهم، المهم انه مقطوع وحسب، قبل مدة شاهدت مصلحي الهواتف ببدلاتهم الزرق وهو يجوبون الحي الذي أقطنه لأجل إصلاح الهواتف المعطلة، بعد استمرار عطلها فترة طويلة تجاوزت السنتين، وفرحت بهم كما فرح بقية أهالي الحي، ونثرت أمامهم كل كلمات الترحيب، وأفردت الأبواب لأجل تسهيل عملهم، وشرعوا يرجعون الخطوط المقطوعة بسبب الحرب والعمليات المسلحة التي طالت جميع الأحياء آنذاك، ولم يرحلوا حتى اعيدت الخطوط وقبضوا قيمة جهودهم بسخاء، وعاد الهاتف يرن في الحي مجدداً، كما لو انها عودة احد افراد الأسرة بعد غيبة طويلة،لكنها فرحة لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما عطلت الخطوط، كأنها صحوة ما قبل الموت، ولم تنفع كل محاولات أهالي الحي لإرجاعها لأنهم في كل مرة يلتمسون الوعود فقط ويدفعون الأموال بلا طائل،ويسمعون أعذاراً غير مقنعة للقطع منها: ان الهاتف سرق من الغير او ان السلك الذي يتصل بالجهاز مقطوع مع انه وضع حديثا، والاهم من ذلك هو مبالغ الديون المترتبة على البيوت العراقية والتي وصلت الى أقيام خيالية عجز الكثيرون عن سدادها، وشكا البعض أن خط هاتفه مقطوع لكنه تسلم قائمة الأجور تخبره بديون ومستحقات حسبت عليه خلال فترة القطع أيضا!!! وهذا يذكرنا بفكاهة عادل أمام الشهيرة في مسرحيته الشهيرة (شاهد ماشفش حاجة) انه تسلم قائمة أجور الهاتف وهو لا يملك هاتفاً في بيته!! وهناك مشكلة أخرى أمام تعطل الكثير من الخطوط الهاتفية وهي ان بعض من بقي خط هاتفه سليما.. لم يستفد شيئا من خدماته لان كل الهواتف الأرضية الأخرى لأهله وجيرانه وأصدقائه معطلة، واليد الواحدة لا تصفق كما يخبرنا المثل الشعبي، وصار الأمر ان يلتحق جهاز الهاتف الأرضي ضمن مقتنيات العائلة التراثية او قد تكون لعبة بيد الأطفال لتذكيرهم بتراث بلدهم !، وما بقي ان نقوله هنا هو تمنيات الناس البسيطة بأن تسدي لهم وزارة الاتصالات معروفاً وتخبرهم هل هناك امل لعودة الهواتف ومتى؟!

حديث الصورة

عدسة: ادهم يوسف

مثلما ظلت مثالاً للعفة والشرف والطهر، فهي تبيع ما يستخدمه العراقيون في النظافة، من أجل ألاّ تلوث يدها بطلب الحاجة.

وخـــــزة

مرائب النقل في الديوانية.. واقع بائس

□ متابعة/ المدى

نظرة واحدة إلى المرائب المنتشرة عشوائياً في كل مكان في المدينة ودون اية خدمات،تتضح صورة مشهد واقع النقل المتخلف في الديوانية وتخبرنا عن مستوى نشاطات هيئة النقل التي تأسست منذ عام ١٩٦٤ ،ويبدو ان هذه الهيئة لا يهمها كيفية العمل ومقدار الخدمات بقدر ما يهمها ما تجني من أموال. ومعظم تلك المرائب ليس فوقها سقائف تحمي المسافرين من الحر والبرد والمطر، بل هي مجرد ساحات تنتشر فيها السيارات بغير انضباط ..ونحن جميعاً ندرك ان واجهة أية مدينة هو مرآب السيارات .. وفي تصريح لعضو مجلس محافظة الديوانية رئيس لجنة النقل والمواصلات علي جواد الكعبي لوكالة /الديوانية نيوز قال: في لقائي السيد وزير النقل عامر عبد الجبار طرحت هذه الامور أمامه ولم نلمس حتى الآن اية مساعدة، ولكننا في الوقت ذاته نؤكد ان أسعار النقل لدينا متهاودة ولم تحصل زيادات كبيرة عليها، وأضاف رئيس لجنة النقل والمواصلات، ان اللجنة ستقوم بتمييز السيارات الاهلية عن الحكومية، بعمل باجات خاصة للسائقين، لأننا ومن خلال المتابعة لمسنا وجود عدد من سائقي السيارات الحكومية يعملون بها بعد الدوام الرسمي ويخالفون القانون، فضلاً عن إصدار العديد من القوانين التي تحمي المواطن،وقمنا بجباية أموال لا نستطيع التصرف بها إلاّ بعد موافقة مجلس النواب ورئاسة الوزراء وهي بعهدة مجلس المحافظة الآن.